

استنتاجات منظمة العمل الدولية

الاجتماع الاقليمي الثلاثي حول مستقبل الضمان الاجتماعي في البلاد العربية

6-8 أيار 2008

1. إحدى أهم الأهداف الرئيسية لهذا الاجتماع هو عكس توصيات الاجتماعات الإقليمية الإفريقية والآسيوية لمنظمة العمل الدولية (في عام 2006 و 2007) حول الضمان الاجتماعي وخلق التوجه نحو عمل منظمة العمل الدولية في إطار حملتها العالمية نحو توسيع تغطية الحماية الاجتماعية حتى عام 2015. والفقرات التالية تلخص أبرز العناصر الأساسية للنقاشات والعمل التتابعي الذي تقترحه منظمة العمل الدولية كمتابعة للنقاشات النقاشات.

ملخص النقاشات

2. مهدت النقاشات التي شهدت مداولات مكثفة حول تعريف جملة من مناهج السياسة الطريق أمام الدول المشاركة نحو الاستمرار الفاعل والدائم في توسعة نطاق وتغطية الضمان الاجتماعي وعلى وجه التحديد تلك المتعلقة بالمرأة والعاطلين عن العمل والعاملين في القطاع غير المنظم وتعزيز الحاكمية لأنظمة الضمان الاجتماعي لديها استناداً إلى تجربة الدول في المنطقة، ويمكن تلخيصها كما يلي:

- تظهر التطورات الحديثة في المنطقة أن معظم الدول تعمل على توسعة تغطية الحماية الاجتماعية (بما في ذلك المساعدات الاجتماعية)، توسعة نطاق المنافع والتأكيد على الحاكمية الرشيدة والاستقرار المالي. اعتراف عالمي أن الأنظمة تواجه مشاكل في الوصول إلى شمول كافة السكان والحاكمة الرشيدة واصلاح بعض الاختلالات.
- أن السعي نحو الحد الأدنى من ضمانات الحماية الاجتماعية للجميع هو إحدى العناصر الرئيسية لمحتويات الحملة العالمية حول الضمان الاجتماعي للجميع. وهذا أيضاً أحد عناصر أرضية الضمان الاجتماعي التي يقوم المكتب على تعزيز اتباع دورها الرئيس نحو "المزيد من دول العالم التي تسعى إلى توسعة تغطية الحماية الاجتماعية لتوفير الحد الأدنى من الدخل للجميع ممن هم بحاجة لمثل هذه الحماية والرعاية الطبية الشاملة" وهذا تم صياغته في عام 1944 وتم إعادة التأكيد عليه من قبل مؤتمر العمل الدولي في عام 2001 وكما تم توصيته من قبل الهيئة الدولية حول البعد الاجتماعي للعولمة (World Commission on the Social Dimension of Globalization).

- تتنظر كافة اطراف انتاج الضمان الاجتماعي لدينا على انه حاجة اقتصادية واجتماعية - والذي بدوره لا يمكن تحقيق التطور الدولي والوطني. وهذا دليل قوي على أن أنظمة الضمان الاجتماعي في المنطقة لعبت دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ومن جهة أخرى، لا يوجد نظام مثالي ولا يوجد نظام سيقوم بالتنفيذ الأمثل إذا لم يتم التكيف مع الاقتصاد المتغير بشكل مستمر والتحديات السياسية والديموغرافية. وتبذل أنظمة الضمان الاجتماعي في الدول العربية من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا جهوداً صادقة وواقعية نحو إعادة هندسة جزءاً من البرامج التي تحتاج إلى تحسينات. وفي هذا الاجتماع، قمنا بإعادة النظر في الإشراف والتأكيد عليه والقيام بالأدوار المناطة بالدول كإحدى الضمانات المركزية للضمان الاجتماعي. كما قمنا أيضاً بمناقشة الأهمية بمشاركة الشركاء الاجتماعيين في تصميم وإصلاح وإدارة أنظمة التأمين الاجتماعي. كما أقر الاجتماع بشكل واقعي الإزدواجية في تنظيم وإدارة وتقديم المنافع.

أنشطة مستقبلية لمنظمة العمل الدولية:

3. في إطار عمل الحملة العالمية للضمان الاجتماعي والشمول للجميع، تلتزم منظمة العمل الدولية بدعم الجهود الوطنية نحو شمول وإدارة متطورة للضمان الاجتماعي للدول العربية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كإحدى جوانب أولويات برامج العمل اللائق القطري. ستستمر منظمة العمل الدولية بالدفاع عن الاستثمار المبكر في تطوير أنظمة الضمان الاجتماعي بهدف تمكين الدول لتحقيق النمو على أساس عادل.

4. التأكيد على أن مخرجات السياسة قد تم تضمينها في السياق الوطني. وتركز الحملة على المخرجات وليس على العمليات. فلا وقت لإضاعته في مناقشة الإيجابيات والسلبيات لطرق محددة لتقديم خدمات الضمان الاجتماعي. سيتم اعتماد دعم منظمة العمل الدولية في سياق الحملة العالمية على ستة أسئلة واقعية:

- هل تصل هذه الأنظمة للجميع؟ وخاصةً للعاملين في القطاع غير المنظم، النساء العاطلين عن العمل والفقراء؟
- هل تلقت المنافع دوراً فاعلاً في رفع الأشخاص فوق خط الفقر؟
- هل تقدم منافع مناسبة ويمكن الاعتماد عليها ودائمة للأشخاص؟
- هل تصميمها يبعث على تحقيق مستويات أعلى من التوظيف والإداء الاقتصادي الجيد بشكل عام؟
- هل يقوم النظام/البرنامج بالاستغلال الأمثل لإشراكات العمال وأصحاب العمل؟
- هل تم تصميم وإدارة الأنظمة بمشاركة الحكومة وأصحاب العمل والعمال على أساس الإجماع الوطني؟

هناك مجموعة من المقاييس الملموسة التي يتم بتطبيقها حاليا أو التي نأمل أن يتم تطبيقها بالتماشي مع توصيات الاجتماعات الإقليمية الآسيوية والإفريقية التي عقدت في عامي 2006 و 2007 ، تتراوح هذه المقاييس بين خلق المعرفة وتعميمها و أحكام الخدمات الاستشارية ومراقبة التقدم أملين أيضا الوصول الى برنامج ملموس حول التعاون التقني.

1. أساس المعرفة:

- بوجود متطلبات الضمان الاجتماعي الجديد نقدم وسيلة متاحة لمساعدة الدول على مراقبة تقدمها بأسلوب شامل وجعل انفسهم كنماذج قياسية بالنسبة لغيرهم من الدول في المنطقة ، نود منكم جميعا العمل على الإقرار بهذا المطلب كأداة لمراقبة منتظمة.
- نود من جميع الدول ان تشترك بزواية التعليم التفاعلي الموجود على الموقع الإلكتروني حول توسعة الضمان الاجتماعي (GESS) الذي ستقوم منظمة العمل الدولية بإطلاقه قريبا، مما سيؤمن تبادل مستمرا للخبرات و الأفكار بين الدول الفردية وبين منظمة العمل الدولية وأعضائها

2. بناء القدرة :

يتطلب توسعة الشمول وتقديم المنافع والحاكمية الرشيدة في المنظمات كوادر بشرية مؤهلة بشكل جيد وتبدي منظمة العمل الدولية استعدادها للاستمرار في تدريب اطراف الانتاج الثلاث على : التشريع ، تصميم السياسات ، والقضايا الإحصائية والمالية والاكتوارية والإدارية وذلك بالتنسيق مع مركز التدريب الدولي في تورين وشركائه من الجامعات

3. تطوير السياسة :

سنستمر بتقديم خدمات استشارية تهدف الى اشراك المؤسسات في تخطيط وتطبيق شمول الضمان الاجتماعي متضمنة:

- الجوانب القانونية والإدارية والإشرافية.
- تعميم وحماية أهداف الضمان الاجتماعي في مجموعة أوسع من إطار العمل المالية والاقتصادية والقانونية الوطنية.
- تحليل موازنات اكتوارية وتمويلية ومالية واجتماعية.

مما يضمن ان التقدم نحو تغطية اوسع وأفضل يتماشى مع السعة الاقتصادية والمالية في كل دولة على حدة.

سنستمر بدعوة الدول ودعمها تقنيا للمصادقة على اتفاقيات منظمة العمل الدولية ، اضافة الى اننا سنركز على مساعدة الدول في سد فجوات التغطية وعلى وجه التحديد القطاع غير المنظم عبر تأسيس قاعدة للضمان الاجتماعي للجميع مثال الوصول الى رعاية طبية اساسية للجميع وتأمين دخل للأطفال والمساعدات الاجتماعية للعاطلين عن العمل والفقراء وتأمين مصدر دخل لكبار السن والعاجزين

وقد تم تعريف بعض هذه العناصر كأولويات لبرنامج عقد العمل اللائق القطري في المنطقة

ان منظمة العمل الدولية على اتم استعداد لدعم هذه العوامل في DWCPs (برامج العمل اللائق القطرية) في دول اخرى.

4. مراقبة التقدم.

يجب ان تسجل الدول -بدعم من منظمة العمل الدولية- في برنامج مراجعة يمكنهم من المراقبة الذاتية للتقدم فيما يتعلق بتغطية السكان والحاكمية الرشيدة. ولن تكون الية التقدم المطوعة ذاتيا سريعة كما يجب ما لم يتم ذلك.

5. المنهج.

ان الوسيلة للدعم المذكورة اعلاه يجب ان تكون استشارية اقليمية وتسهيل بناء القدرات الذي سينعكس بمرونة على المتطلبات غير المتجانسة من المنطقة. سنقوم بتطوير مسودة لتسهيل ذلك خلال الاسابيع القادمة وبعدها ستسعى الى تمويلها من خلال منظمة العمل الدولية ومن خارجها . وسنسعى كذلك لاستضافة مراكز تعاونية في واحدة او اثنتين في دول المنطقة.

4. لقد شاركنا في حوار تشجيعي. نحن على يقين ان الحملة العالمية لمنظمة العمل الدولية وجدول اعمال العمل اللائق وايضا وبالتحديد عقود العمل اللائق الافريقي والاسيوي في ايدي امينة في المنطقة. تدعم استراتيجية الضمان الاجتماعي لمنظمة العمل الدولية هذه الاهداف ونحن نثق في الجهود المشتركة لمنظمة العمل العربية ومنظمة العمل الدولية في المنطقة العربية التي ستساهم في تحقيق هذه الاهداف. اتفق ممثلو الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي و البنك الدولي على التنسيق بين خطط العمل مع منظمة العمل الدولية وحيثما امكن يجب السعي نحو العمل المشترك الممكن